تصريحات المالكي الرافضة لجدول زمني لوقف العنف للاستهلاك المحلي

محللون يحذرون من ان كركوك ستفجر الحرب الاهلية وديمقراطيون يتهمون رامسفيلد بفقدان الصلة بالواقع العراقي

لندن ـ «القدس العربي»:

اعتبر مسؤولون امريكيون ان تصريحات رئيس الوزراء العراقي التي رفض فيها الاطار الزمني الذي اقترحه الرئيس بوش لانهاء العنف في بلاده وحل الميليشيات، رسالة موجهة للداخل العراقي، حيث جاءت تصريحاته محاولة لاظهار جانب اختلاف مع الادارة الامريكية وانه ليس لعبة او دمية في يدها.

وقال مسؤول عسكري في البنتاغون لصحيفة «لوس انجليس تايمز» ان المالكي يجب ان يظهر نوعا من الاختلاف امام العراقيين.

وكان دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الامريكي قد نفى وجود خلافات في مؤتمر صحافي عقد على عجل، وتهكم على الصحافيين الذين سألوه عن الخلافات مع الحكومة العراقية، حيث قال ان هذا الامر اصعب مما يتصور الصحافيون، وقال رامسفيلد «يجب ان تتراجعوا، وانظروا للامور، خذوا استراحة، افهموا ان الامور معقدة، وصعبة، والرجال المخلصين يعملون معا». ولكن لهجة وزير الدفاع لم تعجب الديمقراطيين حيث قالوا انه بلهجته الساخرة بدا وكأنه يقلل من اهمية الازمة والمشكلة في العراق. واعتبر المرشح الديمقراطي السابق للرئاسة جون كيري التصريحات مثيرة حيث قال ان «رامسفيلد الذي كان يجب ان يفصل منذ زمن طويل، فقد حتى اتصاله بالواقع».

وقال رامسفيلد ان المالكي لم يوافق على جدول زمني لحل الميليشيات الا ان رئيس الوزراء العراقي تعهد للعمل ضمن اطار زمني لحل الازمة. واعتبر رامسفيلد ان الخلافات بين واشنطن وبغداد بشأن خطط لقيام العراقيين بدور أكبر في الامن ترتبط بمناورات سياسية لعام الانتخابات.

ورفض تلميحات الى أن عملية تحديد أهداف ـ أشاد بها مسؤولون أمريكيون اخرون باعتبارها تقدما باتجاه تسليم السيطرة الى العراقيين ـ عملية رسمية. وتجعل تلك التصريحات رامسفيلد على خلاف مع سفير الولايات المتحدة لدى بغداد زلماي خليل زاد الذي قال يوم الثلاثاء ان الزعماء العراقيين وافقوا على جدول زمني يضم اجراءات سياسية وأمنية.

والقى البيت الابيض باللوم على تقارير اعلامية مضللة في القول بأن المالكي رفض أي نوع من العلامات البارزة أو الاهداف.

ويرى محللون امريكيون ان تصريحات الرئيس الامريكي جورج بوش، يوم الاربعاء تعتبر بمثابة اشارة لنية امريكا مغادرة المشهد العراقي الا انها تجد نفسها عالقة، فبحسب مسؤول امريكي نقلت عنه صحيفة «التايمز» البريطانية، فان الامريكيين والعراقيين في ورطة واحدة، وهزيمة امريكا تعتبر بمثابة هزيمة للعراقيين.

ويقول المسؤولون الذين يفضلون اللقاءات في المقاهي حول البيت الابيض ان امريكا ليس لها اي خيار. ويعتقدون ان سبب الازمة هو الفشل في اعادة السيطرة على بغداد والتي يرون انها كلفت الجيش الامريكي اكثر من 97 جنديا هذا الشهر. كما بات يعتقد المسؤولون ان حل المعضلة الامنية في العراق مرتبط بتقديم تنازلات للسنة وحل الميليشيات ومن هنا يبدو مدى الاحباط داخل الادارة من نوري المالكي الذي لم يفعل شيئا للتصدي للميليشيات المسلحة. ويرى اكاديميون ان امريكا من اجل الخروج من العراق يجب ان تتخلى عن الكثير من اهدافها، مثل اصلاح وزارة الداخلية او النظام القضائي.

وتعلق الصحيفة ان تخلي ادارة بوش عن اهدافها يعني ترك الشرطة العراقية للتحكم بالامر خاصة ان الكثير من افرادها متورطون في فرق موت وعمليات قتل. وفي الوقت الذي يقلل فيه مسؤولون بريطانيون وأمريكيون من العنف في العراق ويقولون انه متركز في العاصمة، الا ان نوابا في البرلمان العراقي يقولون ان هذه التصريحات مضللة، ففي الكثير من المناطق السلام يعني ان المناطق تسيطر عليها الميليشيات المسلحة. وتدرس الادارة العديد من الخطط منها خطط لزيادة اعداد المستشارين العسكريين الامريكيين العاملين مع الشرطة، وفي خطة اخرى، استبدال الشرطة بالجيش، وكخيار اخر زيادة اعداد الجنود الامريكيين، ولكن المعلقين يرون ان هذا الخيار ليس عمليا لان ارسال جنود من امريكا يعني انهيار الجيش خلال عام ونصف.

ويعتقد العسكريون الامريكيون ان اي خطة لا يمكن ان تنجح بدون ضغط على المالكي لكي يسرع من العملية السياسية. وينتظر ان يقدم جيمس بيكر ومجموعته نوعا من التوصيات التي قد تقود لتغيير الاستراتيجية، الا ان باحثا يقول ان الادارة وان عبرت عن استعداد لتقبل نقد مجموعة فريق دراسة العراق، الا انها لا تريد توصيات تؤدي لتغيير الاستراتيجية ولكن تريد حديثا عن عواقب مغادرة العراق قبل تحقيق اهداف الغزو. وتدور مخاوف الادارة الامريكية حول خيارين كل يحمل عواقب الخروج وبالتالي سينظر الى خروجها كهزيمة تترك البلاد تحت رحمة حرب اهلية، والبقاء الذي يعني استمرار سقوط الجنود الامريكيين.

وتشير صحيفة «الغارديان» في تقرير لها من شمال العراق انه في حالة اندلاع حرب اهلية في البلاد فان مدينة كركوك ستكون الشرارة التي ستشعلها.

واشارت الى اجتماع حضره 35 شيخ قبيلة في الاسبوع الماضي في الهندية وحضره اكثر من 500 شخص، حيث اعلن البيعة للرئيس العراقي السابق صدام حسين، ورفض المؤامرات التقسيمية للبلاد.

ودعا المتحدثون لاطلاق سراح الرئيس السابق، حيث قال الشيخ عبد الرحمن المنشد، من عشيرة العبيدي انه اذا كانت حكومة المالكي راغبة بتحقيق المصالحة الوطنية فعليها اطلاق سراح صدام وانهاء الاحتلال، واكد قائلا ان «المهم ايضا هو ان كركوك لن تكون يوما جزءا من كردستان، انها مدينة عراقية وسنقوم باخذ كل الاجراءات لمنع تقسيم البلاد».

ويعتقد مراقب غربي في بغداد انه في حالة «اغلاق ملف كركوك، فسيكون هناك امل لنجاة العراق». ويعيش في كركوك اكراد وتركمان وعرب ويقول الكثير من المحللين كانوا قد تطرقوا الى هذه التركيبة قائلين انه في حال ستقع حرب اهلية في العراق فسوف تبدأ من كركوك وذلك بسبب اهمية الثروة النفطية فيها من جهة، والتركيبة الديمغرافية للمدينة.

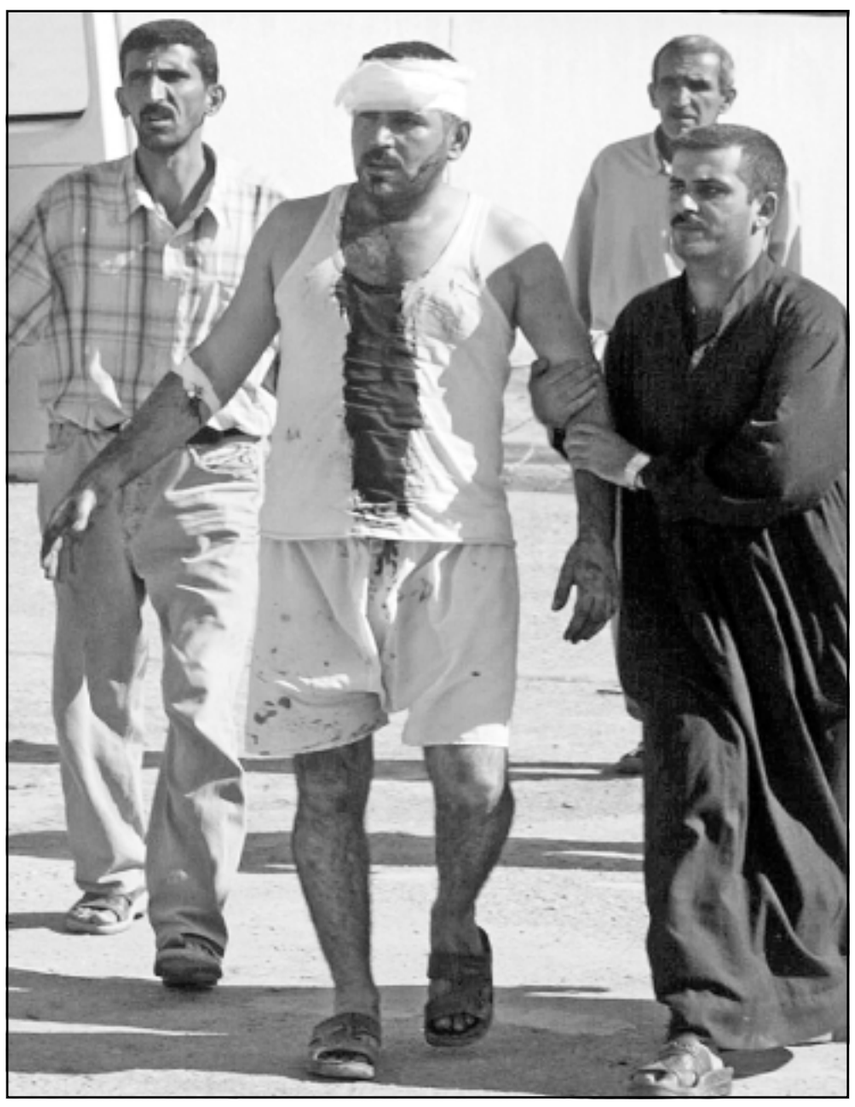

عراقي اصيب بانفجار يتوجه لتلقي العلاج في بعقوبة امس

فضيحة الفساد في وزارة الدفاع بحكومة علاوي قد تدعم فرص بقاء المالكي

بغداد ـ «القدس العربي»:

توقع مراقبون سياسيون عراقيون امكانية ان ترمي حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تهمة فشل استكمال بناء الأجهزة الامنية وتدهور الوضع في العراق خلال الفترة الماضية الى قضايا الفساد التي تمت في وزارة الدفاع وسرقة الأموال المخصصة لشراء أسلحة او لتدريب قوات في الخارج، خاصة بعد ان تردد ان اياد علاوي يمكن ان يكون احد البديلين للمالكي اذا ما اخفق في تأمين الأوضاع في العراق خلال فترة محددة بعد ان حذر الرئيس الامريكي بوش بذلك مشيرا الى ان لصبره حدودا.

وقد توجهت التهمة الفضيحة التي فجرتها محطة «سي بي اس» التلفزيونية الامريكية الى قضايا الفساد في حكومة الدكتور اياد علاوي.

وقد جاء تسرب الانباء بعد ان كشفت عدة وسائل اعلامية عن فضيحة الاسلحة وتوقعت ان تقوم هيئة النزاهة العراقية بطلب التحقيق مع المسؤولين في حكومة علاوي بشأن هذه الفضيحة. حيث كان قد اكد علي الشبوط الناطق باسم هيئة النزاهة العراقية قبل ايام ان الهيئة ستحقق في اكثر من 400 قضية فساد مالي واداري اشترك فيها وزراء ووكلاء وزارات ومسؤولون كبار.

وكانت الحكومة العراقية قد اعلنت قبل فترة عن طلب استقدام امين عام وزارة الدفاع زياد قطان خلال فترة حكم علاوي ووزير دفاعه حازم الشعلان بتهمة تبديد اموال الدولة في اطار فضائح فساد مالي بصفقات اسلحة ظهر انها لم تتم او تمت بعكس المواصفات المطلوبة حيث تم استيراد اسلحة قديمة للجيش العراقي غير صالحة للاستعمال، وكان قد تم فتح التحقيق بهذه الفضيحة خلال فترة تولي سعدون الدليمي وزارة الدفاع الذي اجرى تحقيقات بشأن ما قام به زياد قطان من صفقات اسلحة ثبت عدم صلاحيتها، وكانت هيئة النزاهة قد اصدرت امرا بالقبض على زياد قطان الذي يعيش الآن في باريس، وكان برنامج « 60 دقيقة» قد أجرى مع قطان مقابلة تلفزيونية، أكد خلالها أن لديه وثائق حول صفقات أسلحة بمئات الملايين من الدولارات.

ويعتقد سياسيون عراقيون ان تتسبب الفضيحة الجديدة بفتح تحقيقات قد تطال كلا من رئيس جمهورية العراق السابق غازي الياور ورئيس الوزراء اياد علاوي ووزير الدفاع حازم الشعلان، وكانت مصادر اعلامية عراقية قد نشرت قبل اسابيع وثائق تؤكد ضلوع امين سر وزارة الدفاع زياد قطان في هذه الصفقة، وقد زعمت محطة «سي بي أس» الأمريكية ان هناك اشرطة صوتية تشير لاسماء المسؤولين عن الصفقة، الا ان قطان في اجابته للمحطة اكد ان هناك تلاعبا في الاشرطة الصوتية وانها غير صحيحة.

المالكي انتقد واشنطن لفشلها الامني وتعهد ضبط الوضع خلال 6 شهور «اذا تعاونت»

الهجمات المتزايدة على الشرطة العراقية تكرس التدهور الامني

بغداد ـ من كلوديا بارسنز:

قالت الشرطة العراقية ان تهديدات المسلحين ضد رجالها أدت الى حظر تسيير العربات في مدينة الموصل بشمال العراق الجمعة حيث عثر على 12 جثة من بينها اربعة لضباط شرطة في الساعات الاربع والعشرين الماضية. وجاء حظر مرور السيارات في أعقاب تهديدات المسلحين وبعد يوم من انتقاد نوري المالكي رئيس وزراء العراق واشنطن لفشلها في اعادة الامن الى بلاده.

وكانت الموصل التي تضم مزيجا من الاكراد والسنة نقطة اشتعال لاعمال العنف وخاصة ضد قوات الامن. وقال جنرال امريكي انه في الاسبوع الماضي استهدف ستة مهاجمين انتحاريين يستقلون عربات ملغومة قوات الامن العراقية والقوات الامريكية. وتسببت الهجمات التي شملت هجوما بشاحنة وقود في مقتل 20 شخصا في يوم واحد. وقالت الشرطة العراقية ان المسلحين وزعوا منشورات في مدينة الموصل الخميس وهددوا بشن هجمات على الشرطة اذا لم تفرج عن عدة اشخاص اعتقلتهم الشهر الماضي. وردت الشرطة بحظر تسيير العربات في الشوارع. وقال مصدر امني «من خلال فرض حظر على تسيير العربات فاننا نمنعهم من التحرك بحرية في المدينة».

وفي دليل اضافي على العقبات التي تقف في طريق العراق لبناء قوة شرطة قادرة على تسلم المهام الامنية من القوات الامريكية قتل 28 شرطيا في كمين نصبه مسلحون شمالي بغداد الخميس حيث لا تزال القوات العراقية تمنى بخسائر أفدح من الخسائر في صفوف القوات الامريكية. كما أعلن الجيش الامريكي الخميس ان خمسة اخرين من جنوده قتلوا في العراق ليقترب بذلك عدد القتلى في صفوفه في الشهر الحالي من المئة فيما يواجه الرئيس جورج بوش ضغوطا بسبب الحرب قبل عشرة أيام من انتخابات الكونغرس. وحصل رئيس الوزراء العراقي على تأييد مشروط فقط من بوش هذا الاسبوع في خطاب استهدف طمأنة الامريكيين على سياسته في العراق وانتقد المالكي بدوره واشنطن لفشلها في تحقيق الامن. وقال ان بامكانه السيطرة على العنف في غضون ستة أشهر وهي نصف المدة التي يقول القادة الامريكيون انهم بحاجة اليها اذا قدمت له واشنطن مزيدا من الاسلحة ومنحته سلطة أوسع على قواته. وقال المالكي «بالنسبة لهم يعتقدون ان بناء القوات العراقية يحتاج من 12 الى 18 شهرا حتى تكون فعلا قادرة على ضبط الامن»، في اشارة الى تصريحات أدلى بها قبل يومين الجنرال جورج كيسي قائد القوات الامريكية في العراق. وأضاف المالكي «صحيح (أن) قواتنا لا زالت بحاجة الى بناء لكن نعتقد انه... لا نحتاج الى 12 ـ 18 شهرا.. بل ستة اشهر قد تكون كافية لاعادة بناء قواتنا وتسليحها».

وقبل الانتخابات التي تجري في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) والتي قد تكلف الحزب الجمهوري فقد السيطرة على الكونغرس وجد استطلاع للرأي أن 50 بالمئة من الناخبين المتوقعين يرون ضرورة سحب القوات الامريكية من العراق بنهاية العام القادم. ويريد 15 بالمئة انسحابا فوريا. لكن الهجمات على الجنود والشرطة العراقية تجعل من الصعب على القوات الامريكية الانسحاب.

واقترب عدد القتلى بين الجنود الامريكيين من مئة وبلغ بالفعل 96 وهو أعلى رقم شهري خلال عام. وكان شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2004 هو الشهر الذي شهد مقتل أكبر عدد من الامريكيين في الحرب المستمرة منذ 42 شهرا وهو 137 جنديا. وفي تشرين الاول (اكتوبر) الماضي قتل 96 جنديا وهو أعلى عدد للقتلى منذ كانون الثاني (يناير) عام 2005 عندما قتل نحو 107 جنود.

وبلغ عدد الجنود الامريكيين الذين قتلوا اجمالا 2809 جنود بمعدل يزيد عن جنديين في اليوم. وشهد شهر رمضان الذي انتهى هذا الاسبوع تصاعدا في الهجمات مثلما حدث في الاعوام السابقة. وقال الميجر جنرال وليام كولدويل المتحدث باسم الجيش الامريكي انه حدث انخفاض كبير في الهجمات منذ انتهاء شهر رمضان لكن من السابق لأوانه القول بان هناك تراجعا في الهجمات.

السودان يعتبر ان مبعوث الامم المتحدة المطرود أصبح «من الماضي»

■ الامم المتحدة ـ رويترز: قال سفير السودان لدى الامم المتحدة الخميس ان مبعوث الامم المتحدة للسودان المطرود يان برونك أصبح «من الماضي» وان على الامم المتحدة ان ترسل بدلا منه مبعوثا جديدا. وكان برونك استدعي الى نيويورك للتشاور مع الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الذي التقى به الخميس وسوف يلقي كلمة أمام مجلس الامن بعد ظهر الجمعة. وأمرت السلطات السودانية برونك بمغادرة البلاد يوم الاحد بعد نشر تصريحات في موقعه على شبكة الانترنت يقول فيها ان الجيش السوداني انهزم في معركتين كبيرتين امام المتمردين في منطقة دارفور وان معنويات الجيش منخفضة. وقال سفير السودان عبد المحمود محمد للصحافيين «السيد برونك في نظرنا اصبح من الماضي. انه لم يكن مساعدا بل كان مسيئا واصبح جزءا من المشكلة بدل ان يكون حلا لها».

وكان الجيش السوداني وصف برونك المبعوث الخاص لعنان في السودان بانه خطر على الامن القومي للسودان. وقال محمد «الجيش السوداني هو حارس على استقرار البلاد وامنها. ومثل اي بلد اخر ماذا تتوقع من الجيش ان يفعل».

ولا يتوقع احد تقريبا ان يعود برونك الى الخرطوم لكن المتحدث باسم الامم المتحدة ستيفان دوياريتش قال ان المبعوث «ما زال يعمل بتأييد كامل من الامين العام وثقته الكاملة».

وأضاف «علينا ان نتحرك خطوة خطوة. فيما يخصنا ما زال وضعه لم يتغير».

وقال السفير السوداني لدى الامم المتحدة ان برونك تجاوز سلطاته وتساءل قائلا «هل من صلاحية كوفي عنان..هل من صلاحية السيد برونك ان يصف الحالة المعنوية للجيش وعمليات الجيش ومقتل أفراد من الجيش!».

وشغل برونك وهو نائب برلماني هولندي سابق ووزير سابق في الحكومة المنصب منذ عامين. وكتب أيضا ان الخرطوم ترد على العنف في دارفور بارسال مزيد من القوات الى الاقليم «وتعبئة الميليشيات» العربية المتهمة بالقيام بعمليات سلب ونهب وقتل واغتصاب وانتهاكات أخرى. وتصاعد العنف في دارفور بين المتمردين والحكومة خلال الاسابيع القليلة الماضية. ولقي أكثر من 200 الف حتفهم خلال الثلاث سنوات الماضية ونزح 2,0 مليون يعيشون في مخيمات فقيرة. وترفض الحكومة السودانية نشر قوات سلام تابعة للامم المتحدة في دارفور لتحل محل قوات الاتحاد الافريقي وقوامها 7000 فرد. واقترح برونك ومسؤولون اخرون من الامم المتحدة تعزيز قوة الاتحاد الافريقي بمزيد من القوات والاموال لتحمي المدنيين في دارفور وتحافظ في الوقت نفسه على ماء وجه حكومة الخرطوم.

عنان يلتقي موفده المبعد من السودان

■ نيويورك (الامم المتحدة) ـ اف ب: التقى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الخميس يان برونك الموفد الخاص للامم المتحدة في السودان الذي ابعد من هذا البلد لانه انتقد تصرفات الجيش السوداني في دارفور.

وقال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الامم المتحدة ان «وضعه لم يتغير في نظرنا حتى الان، فهو يبقى الموفد الخاص للامين العام، وقد استدعي للتشاور». واضاف ان عنان وبرونك اللذين التقيا صباح الخميس لدرس الوضع سيلتقيان في وقت لاحق من الخميس او يوم الجمعة.

وقد غادر برونك السودان يوم الاثنين. واخذت عليه الخرطوم تأكيده ان الجيش مني بهزائم في دارفور التي تشهد نزاعا داميا منذ بداية 2003.

وتتناقض تصريحات دوجاريك مع تلك التي ادلى بها الخميس المندوب السوداني في الامم المتحدة عبد المحمود محمد الذي قال ان «برونك اصبح من الماضي في نظرنا. لقد تجاوز صلاحياته ومهمته ... وخسر حياده ونزاهته وبات جزءا من المشكلة بدلا من ان يكون جزءا من الحل».

وطلب وزير الخارجية السوداني لام اكول من عنان في رسالة تعيين موفد جديد. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية شون ماكورماك ان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس اتفقت الاربعاء مع عنان على ضرورة ارسال موفد من الامم المتحدة الى السودان، وليس برونك بالضرورة. وكان الجيش السوداني احتج على تصريحات برونك الذي قال ان الجيش السوداني مني بهزائم في دارفور. ويبدو ان الجيش السوداني قد اغتاظ من تأكيد برونك انه ينوي شن هجوم مضاد على المتمردين بعد عيد الفطر.

وتقول الامم المتحدة ان 200 الف شخص على الاقل قتلوا بسبب الحرب وعواقبها الانسانية.

وقد قرر مجلس الامن في 31 آب (اغسطس) ارسال 17 الف جندي وثلاثة آلاف شرطي من الامم المتحدة للحلول محل قوة الاتحاد الافريقي في دارفور، السيئة التمويل والتجهيز، لكن الرئيس السوداني يعارض هذه الخطوة.

زوجان سودانيان اثناء حفل العرس التقليدي في جنوب الخرطوم امس (رويترز)

طرد مبعوث الامم المتحدة يكشف هشاشة الائتلاف الحاكم بالسودان

الخرطوم ـ من اوفيرا مكدوم:

يصف الرئيس السوداني عمر حسن البشير بكل فخر حكومته الائتلافية التي تضم أعداء سابقين في مناصب عليا بأنها نموذج للمصالحة والمشاركة في السلطة بعد ان ابرم عددا وافرا من اتفاقات السلام المحلية. غير أن سلسلة من التحركات بلغت ذروتها بطرد مبعوث الامم المتحدة يان برونك تركت المتمردين السابقين الذين يشكلون حاليا جزءا من الحكومة السودانية يتساءلون عما اذا كانت لهم أي كلمة حقيقية بشأن السياسة في البلاد. وقال ياسر عرمان المتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير السودان المتمردة سابقا في الجنوب «هذا القرار يجعل السودان أقرب الى حافة المواجهة مع المجتمع الدولي».

ويشكل كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان ومتمردون سابقون باقليم دارفور الذي مزقته الحرب في غرب السودان جزءا من الحكومة الائتلافية مع حزب المؤتمر الوطني الذي يهيمن على الحياة السياسية في البلاد ويتزعمه البشير.

ويقول هؤلاء انهم لم يستشاروا بشأن قرار الطرد وانهم يعارضونه. وطرد حزب المؤتمر الوطني برونك بعدما كتب على موقعه على الانترنت أن القوات المسلحة السودانية خسرت معركتين كبيرتين ضد متمردي دارفور وأن معنويات الجيش منخفضة وأنه تم طرد ضباط كبار بالجيش وأن جنودا يرفضون القتال. وسلطت تلك الخطوة الضوء على تصدعات داخل الائتلاف الحاكم الهش في بلد مقسم بالفعل على اسس عادة ما تكون عرقية ودينية بعد عمليات تمرد متعددة.

ويتولى المتمردون السابقون في الجنوب والغرب نسبة ضئيلة من الوزارات وعددا قليلا من المناصب العليا الى جانب بعض المواقع الحكومية وذلك بموجب اتفاقي سلام وقعا مع الخرطوم. وأصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان شريكا كبيرا في الحكومة بعد اتفاق السلام بين الشمال والجنوب في عام 2005 والذي أنهى أطول الحروب الاهلية في أفريقيا بينما انضم المتمردون السابقون في دارفور الى الحكومة هذا العام بعد توقيع اتفاق سلام مع الخرطوم. غير أن المناصب الرئيسية لا تزال تخضع لهيمنة حزب المؤتمر الوطني الذي يستغل الاغلبية التي يتمتع بها في البرلمان والحكومة للهيمنة على عملية صنع القرار.

ويعد ميني اركوا ميناوي زعيم الفصيل الوحيد الذي وقع اتفاق السلام في دارفور مع الخرطوم من بين ثلاثة فصائل متمردة شاركت في مفاوضات المسؤول الرابع في البلاد. غير أن حركة تحرير السودان المتمردة سابقا والتي يتزعمها ميناوي قالت انها لم تستشر بشأن خطوة طرد برونك التي تحمل عواقب خطيرة على العلاقات بين السودان والامم المتحدة. وقال محمد بشير رئيس مكتب ميناوي «كان ينبغي لاي قرار ضده (برونك) أن يتخذ بعد مناقشات أوسع داخل حكومة الوحدة الوطنية».

وقال مصدر قريب من برونك ان وزير الدولة بوزارة الخارجية علي كارتي طمأن المبعوث الدولي بأن المسألة ستنتهي غير أن الوزير استدعاه بعد يومين ومنحه مهلة 72 ساعة لمغادرة البلاد. ويخضع كارتي العضو بحزب المؤتمر الوطني من الناحية الفنية لوزير الخارجية لام اكول العضو بالحركة الشعبية لتحرير السودان.

وخارج صفوف الحكومة قال خليل ابراهيم أحد زعماء متمردي دارفور ان طرد برونك أثبت أن الحكومة تخضع لهيمنة الجيش كما كانت عندما سيطر على الحكم في انقلاب أبيض في عام 1989. وأضاف لرويترز «الجيش هو من صنع القرار وليس الحكومة».

وينتمي ابراهيم الى تحالف للمتمردين الذين رفضوا توقيع اتفاق السلام في ايار (مايو) والذي كان يهدف لانهاء تمرد بدأ قبل نحو ثلاث سنوات ونصف في دارفور وتسبب بدلا من ذلك في تجدد القتال مع الحكومة في حزيران (يونيو). ووقع المتمردون في شرق السودان اتفاق سلام منفصلا أوائل الشهر الجاري وهو ثالث اتفاق سلام توقعه الخرطوم مع حركات متمردة في اقل من عامين.

ويراقب المتمردون الشرقيون السابقون بحذر الخلافات داخل الحكومة الائتلافية. والخرطوم في طريقها بالفعل الى مواجهة بسبب رفضها قرارا لمجلس الامن التابع للامم المتحدة يطالب بارسال نحو 22500 من القوات والشرطة التابعة للمنظمة الدولية الى دارفور وهي الخطوة التي شبهها البشير بغزو غربي لتغيير النظام الحاكم بالسودان. ويؤيد كل من سلفا كير زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الاول للرئيس السوداني وميناوي تولي مهمة تابعة للامم المتحدة السيطرة في دارفور من قوات الاتحاد الافريقي التي فشلت في وقف العنف. غير أن صوتيهما داخل الائتلاف الحاكم لم يقنعا حزب المؤتمر الوطني بتغيير سياسته. وتشير تقديرات الخبراء الى أن نحو 200 ألف شخص قتلوا في دارفور وأن نحو 2,5 مليون اخرين اضطروا للفرار من ديارهم خلال العنف الذي شمل عمليات اغتصاب وقتل ونهب منذ حمل المتمردون السلاح أوائل عام 2003 متهمين الحكومة المركزية باهمال مناطقهم. ويدلي البشير وهو رجل عسكري بأحاديث شبه يومية يتعهد خلالها بالقتال بشكل شخصي في أي معركة ضد قوات تابعة للامم المتحدة.

ويقول منتقدون ان البشير يخشى من أن القوات التابعة للامم المتحدة قد تستخدم لاعتقال أي مسؤولين يحتمل أن توجه المحكمة الجنائية الدولية التي تحقق في جرائم حرب مزعومة في دارفور الاتهام اليهم. ويقول البعض ان من غير المحتمل أن تقدم الامم المتحدة على عمل صارم ضد الحكومة خشية انهيار اتفاقات السلام التي استغرق التوصل اليها سنوات من المفاوضات الشاقة. وقال دبلوماسي غربي في الخرطوم «لن يضغطوا على الحكومة ويهددوا الاتفاق (مع الجنوبيين)».

ويشكك المتمردون السابقون في الجنوب وفي دارفور فيما اذا كان هناك ائتلاف حقيقي في الوقت الذي لا يزال حزب المؤتمر الوطني يهيمن فيه على صنع القرار غير أنهم أحجموا حتى الان عن التهديد بالانسحاب من الحكومة أو التراجع عن اتفاقات السلام.